

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٤  
بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

شحن شؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛  
لئسنا بما هو آت :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ القسم ٦  
"وزارة المالية" الفرع ١ "ديوان العموم" الباب ٣ "اعمال جديدة" اعتماد  
اضافى بمبلغ ١٨٠٠٠ ج (ثمانية عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المقرر  
لتشجيع تصدير المواخ .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من الاحتياطى العام .

مادة ٢ - كل وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون .  
فأمر بان يصمم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة  
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى القبة فى ٢٠ رمضان سنة ١٣٥٣ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤)

شؤاد

شاهر حاضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

محمد هوفيق هسي

وزير المالية

محمد عبد الوهاب

شرسوم

بتعيين وكيل لوزارة المالية

شحن شؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛  
لئسنا بما هو آت :

مادة ١ - عين محمد شؤاد بك ، المنتدب للقيام بأعمال وكيل  
وزارة المالية ، وكلاء هذه الوزارة .

مادة ٢ - كل وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر برأى القبة فى ٢٠ رمضان سنة ١٣٥٣ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤)

شؤاد

شاهر حاضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

محمد هوفيق هسي

وزير المالية

محمد عبد الوهاب

قوانين . هراسيم . قرارات ، الخ .

قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٤

مكمل للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بنظام رسوم السيارات

شحن شؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ؛

فعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتقرير نظام رسوم السيارات ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لئسنا بما هو آت :

مادة ١ - يضاف الى نهاية الجدول الخاص بالرسوم السنوية الملحق  
بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتقرير نظام رسوم السيارات - الحكم  
المؤقت الآتى :

"سيارات الاجار (التاكسى) تقدر الرسوم السنوية المستحقة عليها لغاية  
٣٠ يونيه سنة ١٩٣٦ بالكيفية الآتية :

١٥ مليا عن كل كيلوجرام من الوزن الاجمالى للسيارة بحيث لا ينقص  
الرم من خمسة جنيهات ولا يزيد على عشرة جنيهات" .

مادة ٢ - كل وزراء الداخلية والمالية والمواصلات ، كل منهم فيما يخصه ،  
تنفيذ هذا المرسوم بقانون الذى يسرى مفعوله من تاريخ نشره فى الجريدة  
الرسمية ويكون له اثر رجعى من اول يوليه سنة ١٩٣٤

فأمر بان يصمم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة  
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى القبة فى ٢٠ رمضان سنة ١٣٥٣ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤)

شؤاد

شاهر حاضرة صاحب الجلالة

وزير المواصلات وزير المالية لئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد هوفيق هسي

محمد عبد الوهاب